الأمم المتحدة

A/59/194

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين

مسألة تمثيل ٢٣ مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي بالاو، بليز، بوركينا فاسو، تشاد، توفالو، جزر سليمان، جزر مارشال، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، السنغال، سوزايلند، غامبيا، غرينادا، ملاوي، نيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، وعملا بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نتشرف بأن نطلب إدراج البند التكميلي المعنون ''مسألة تمثيل ٢٣ مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة'' في جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين. وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة إيضاحية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

(توقيع) ستيوارت و. **ليسلي**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لبليز لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ميشيل **كافاندو**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كومتوغ **لاوتيغويلنوأجي**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية تشاد لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريسبين غراي – **جونسون**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لغامبيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لامويل أ. **ستانسلاوس**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لغرينادا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) براون **شيمفامبا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي لدى الأمم المتحدة

120804 120804 04-45624 (A)

(توقيع) ألفريد **كابيل**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية جزر مارشال
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سوزان **شامروي**
المستشارة
القائمة بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لبالاو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارغريت **هيوغز فيراري**
الممثلة الدائمة
البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كولن **بيك**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجزر سليمان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مينوتيه **توبو**
الوزير المفوض
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لتوفالو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إدواردو ج. سيفيا **سوموزا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارلايل **ريتشاردسون**
المستشار
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لسانت كيتس ونيفيس
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بول **بادجي**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية السنغال
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كليفورد سيبوسيسو **مامبا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لمملكة سوازيلند
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

تعتبر جمهورية الصين (تايوان) دولة حرة ذات سيادة ومحبة للسلام، وحكومتها المنتخبة ديمقراطيا هي الحكومة الوحيدة الشرعية التي يمكنها تمثيل مصالح ورغبات شعب تايوان في الأمم المتحدة. بيد أن حقوق ومصالح ٢٣ مليون نسمة بتايوان، لا تحظى بالرعاية والحماية في الأمم المتحدة. واليوم، وللأسباب التالية، هناك حاجة ملحة إلى معاودة دراسة هذه الحالة الخاصة وتصحيح هذا الإغفال المجافي للصواب.

١ - العالمية مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة

تنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على أن مهمة الأمم المتحدة تتمثل فيما يلي: ''نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية''.

وهذا الالتزام بمبدأ العالمية، من أجل جميع الشعوب والأمم، يعتبر جوهر النظام الدولي الذي أقامه الآباء المؤسسون لمنظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وعلاوة على ذلك، تدعو المادة ٤ من الميثاق ''جميع الدول الأخرى المحبة للسلام'' إلى الانضمام إلى المنظمة المنشأة حديثا.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، غدت أعمال الأمم المتحدة متزايدة الأهمية، واكتسب مبدأ العالمية إلحاحية جديدة. وبقبول تيمور الشرقية وسويسرا، أضحت الآن جميع بلدان العالم تقريبا أعضاء في هذه المنظمة التي يتزايد طابعها العالمي الحقيقي على الدوام - جميع البلدان ما عدا واحدة هي تايوان. وبعد كل هذه الإنجازات في تحقيق مبدأ العالمية، يثير الاستبعاد الكامل لتايوان من الأمم المتحدة تحديا أخلاقيا وقانونيا للمجتمع الدولي. ويتعين على الأمم المتحدة الكف عن ممارسة سياسة العزل السياسي بلا وعي تجاه ٢٣ مليون نسمة بتايوان.

والواقع أن المشاركة في أعمال الأمم المتحدة هو الرغبة المشتركة لـ ٢٣ مليون نسمة بتايوان. واستنادا إلى هذا الحماس الشعبي القوي، أصبح تأمين هذه المشاركة إحدى المهام الأسمى لحكومة تايوان المنتخبة بطريقة ديمقراطية. وفي عصر العولمة هذا، ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي الترحيب بمطمح ٢٣ مليون نسمة.

٢ - قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يحل مسألة تمثيل شعب تايوان

في الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٧١، كانت مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة مثار خلاف. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية المطاف القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، الذي قُبلت بموجبه جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة. بيد أن هذا القرار لم يعالج مسألة تمثيل ٢٣ مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة. ولسوء الحظ، أسيء استخدام القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) فيما بعد لتبرير استبعاد تايوان. وفيما يلي نص القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦):

إن الجمعية العامة،

إذ تذكر بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ ترى أن إقرار الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية أمر جوهري، لحماية الأمم المتحدة والقضية التي يتعين على الأمم المتحدة أن تخدمها بمقتضى الميثاق،

وإذ تعترف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لدى الأمم المتحدة، وبأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة،

تقرر أن تقر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها، وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة، وأن تطرد ممثلي تشان كاي شيك فورا من المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها.

وجدير بالذكر بصفة خاصة أن القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، لم يتناول سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وجميع المنظمات المتصلة بها. ولم يقرر أن تايوان تعتبر جزءا من جمهورية الصين الشعبية، ولم يمنح جمهورية الصين الشعبية الحق في تمثيل جمهورية الصين (تايوان) أو شعب تايوان في الأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها.

ورغم وضوح القرار نصا وروحا، ظلت تايوان على مدى ٣٣ عاما منذ اعتماد القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) مستبعدة من الأمم المتحدة وظل ٢٣ مليون نسمة بتايوان محرومين من حقهم الأساسي في المشاركة في أعمال وأنشطة الأمم المتحدة - مما يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسائر القواعد الدولية لحقوق الإنسان.

٣ - جمهورية الصين (تايوان) دولة ذات سيادة وعضو بناء في المجتمع الدولي

تحظى تايوان، التي يبلغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة، مما يجعل ترتيبها الثانية والأربعين بين أكثر شعوب العالم تعدادا وإقليم يتكون من جزر تايوان وبنغهو وكيمن وماتسو، بحكومة تتمتع بالكفاءة ومؤسسات صلبة دللت على قدرتها على إقامة علاقات دولية ودية وبناءة مع عدد كبير من الدول في جميع أنحاء العالم. وتتجلى هذه الحقيقة الأخيرة في إقامتها علاقات دبلوماسية كاملة مع ٢٥ دولة من أعضاء الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تضطلع تايوان بدور نشط، من خلال عضويتها الكاملة في عدد كبير من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية.

وتايوان ليست حكومة محلية أو مقاطعة تابعة لجمهورية الصين الشعبية و لم تكن كذلك قط. وعلى العكس، ظل جانبا مضيق تايوان، منذ إنشاء جمهورية الصين الشعبية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، خاضعين لحكومتين منفصلتين، ودون أن يكون لأي منهما أي سيطرة أو ولاية على الأخرى.

٤ - تايوان مجتمع ديمقراطي مفعم بالحيوية وشريك دولي فعال

في أعقاب انتهاء أربعة عقود من الحكم الاستبدادي في تايوان في عام ١٩٨٧، مكنتها الإصلاحات الدستورية العميقة التي جرت فيها من إجراء انتخاباتها البرلمانية العامة الأولى في عام ١٩٩٢، وتلتها الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في عام ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠٠، مهدت الانتخابات الرئاسية الثانية الطريق للانتقال السلمي الأول للسلطة من حزب سياسي إلى حزب آخر. وتبين الانتخابات الرئاسية المباشرة الثالثة لعام ٢٠٠٤ بدرجة أكبر التزام تايوان بالتحول الديمقراطي الحقيقي.

ونجاح تايوان في التحول الديمقراطي وجهودها التي لا تعرف الكلل لتعزيز حقوق الإنسان لدليل على مثابرة الشعب والحكومة على دعم وتعزيز السلام والاستقرار. وفي هذا السياق، شدد الرئيس تشن شوي - بيان في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة توليه الرئاسة في عام ٢٠٠٠، على أهمية الديمقراطية والسلام بالنسبة لشعب تايوان: ''لقد أثبتنا للعالم بفضل تصويتنا المقدس أن الحرية والديمقراطية قيمتان عالميتان لا جدال في ذلك، وأن السلام هو أسمى هدف تسعى الإنسانية إلى بلوغه''. وفي خطابه بمناسبة توليه الرئاسة في عام ٢٠٠٤، أعاد تأكيد إيمان وتصميم تايوان الحاسم: ''تقف تايوان على أهبة الاستعداد لمواصلة دورها كمشارك ومساهم فعال في المجتمع الدولي - وهذا هو حق شعب تايوان البالغ ٢٣ مليون نسمة؛ ويعتبر بالمثل واجبنا كمواطنين في المجتمع العالمي''.

وعلاوة على ذلك فإن تايوان، بوصفها دولة ديمقراطية، ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على نطاق عالمي. ويتمثل هدف الحكومة في إدماج تايوان في النظام الدولي لحقوق الإنسان، متعهدة بالامتثال لقواعد ومعايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا. وتنفيذا لهذه الأهداف، تعمل تايوان على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وفقا للمبادئ التي أرستها الأمم المتحدة.

وفي الحملة العالمية للتصدي لويلات الإرهاب، لم تكن تايوان غائبة على الإطلاق. كما لم تتخلف تايوان عن المشاركة في جهود المساعدة الإنسانية الدولية. ففي السنوات الأخيرة، ومن أجل الدفاع عن القيم العالمية للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزها، أسست تايوان التحالف الديمقراطي للمحيط الهادئ، وأنشأت مؤسسة تايوان للديمقراطية، وتعمل بنشاط على الترويج لعملها في المنظمات غير الحكومية.

ولجميع هذه الأسباب، نعتقد أن تايوان تعتبر نموذجا ممتازا لجميع البلدان التي تسعى إلى تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان وقواعد وقيم مجتمعنا الدولي.

٥ - استبعاد تايوان من الأمم المتحدة يشكل تمييزا ضد شعبها ويحرمه من حقوق الإنسان الأساسية في الاستفادة من أعمال الأمم المتحدة والإسهام فيها

تواجه تايوان، باعتبارها دولة حديثة العهد بالاقتصاد المتقدم النمو، مجموعة كبيرة متنوعة من القضايا والاحتياجات في مجالات مثل حماية البيئة، والتحولات الديموغرافية، وتوفير الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض المعدية، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتوفير السفر والنقل الجويين الدوليين بطريقة أكثر أمنا وبشكل أسرع، والاتصالات السلكية واللاسلكية الفعالة. وفي عالم يتزايد فيه التكافل، يتعين تناول هذه القضايا والاحتياجات بالبحث بصورة كافية عن طريق الآليات والتعاون الدوليين بقيادة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

بيد أن جمهورية الصين الشعبية، فضلا عن المسؤولين في الأمم المتحدة، كثيرا ما يتذرعون بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) لكي يمنعوا الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، بل وحتى أفراد الشعب في تايوان، من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها جميع الأنشطة المتصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا الاستبعاد الجائر للحكومة والمنظمات المدنية والأفراد في تايوان يتعارض مباشرة مع المبدأ الجوهري للمشاركة المفتوحة أمام الجميع الذي تؤيده الأمم المتحدة. وهو يتعدى، فضلا عن ذلك، على حقوق شعب تايوان في أن يكون ممثلا في منظومة الأمم المتحدة، وفي المشاركة في مجموعة واسعة من البرامج الفنية للأمم المتحدة لما فيه منفعة الجميع.

ومن أحدث الأمثلة على هذا التمييز ما يلي:

(أ) رغم أن حكومة تايوان على استعداد للإسهام بمواردها المالية والبشرية في الصندوق العالمي لمكافحة الإصابة بالإيدز والسل والملاريا، فهي لم تُدع إلى المشاركة في أي من المؤتمرات والبرامج المتعددة لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي ترعاها الأمم المتحدة؛ كما لم يسمح لأي من الباحثين العديدين والمنظمات غير الحكومية العديدة في تايوان بالمشاركة في مكافحة هذا الوباء؛

(ب) بالرغم من الجهود الجدية التي بذلتها تايوان لتحسين حقوق الطفل في العقود الثلاثة الأخيرة، فهي لم تتمكن من حضور دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(ج) على الرغم من أن مركز معلومات الطيران في تايبيه وخمسة مطارات رئيسية في تايوان تقدم عددا ضخما من خدمات المعلومات المتعلقة بالرحلات الجوية، لا تزال إدارة الطيران المدني في تايوان ممنوعة من المشاركة في أنشطة منظمة الطيران المدني الدولية. وفي واقع الأمر، فإن منطقة تايبيه لمعلومات الطيران تقدم خدمات الرقابة لـ ١,٥٤ مليون رحلة سنويا، وهناك ما يزيد على ٢٢,٣ مليون مسافر دولي، يصلون إلى تايوان، ويغادرونها سنويا. وتقوم مطارات تايوان الدولية بمعاملات تجهيز ما يزيد على ١,٤٧ مليون طن من شحنات البضائع سنويا. وفضلا عن ذلك، تقوم ٣٨ شركة خطوط جوية بتشغيل رحلات منتظمة من تايوان، وإليها، ويبلغ عدد الشركات الأجنبية من بينها ٣٢ شركة، تقوم بتسيير ما يزيد على ١٤٦ ٤٩٠ رحلة سنويا إلى تايوان؛

(د) وبدون مشاركة تايوان في الآليات الدولية المناسبة للرد بشكل فعال على نداء مجلس الأمن للعمل بشأن الإرهاب الدولي، سيوجد هناك ثغرة خطيرة في الشبكة العالمية لضمان مكافحة الإرهاب وغسل الأموال؛

(هـ) وحكومة تايوان راغبة في تزويد أفغانستان والعراق بالمساعدات الطبية والغذائية وغيرها من ضروب المساعدة. ومع ذلك، فما من هيئة من هيئات الأمم المتحدة راغبة في قبول إعانة تايوان لأفغانستان والعراق. وهذا بكل تأكيد ليس في مصلحة الشعبين الأفغاني والعراقي، ولا في مصلحة المجتمع العالمي ككل؛

(و) وتايوان عضو في المجتمع الدولي يشعر بالمسؤولية. وقد تقيدت منذ وقت طويل بالأنظمة المتصلة بحماية البيئة وعملت جاهدة على الإسهام في التنمية المستدامة العالمية. ولتنفيذ مبادئ ريو دي جانيرو وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، أنشأت تايوان لجنة وطنية للتنمية المستدامة لحشد الموارد العامة والخاصة في سبيل تعزيز التنمية المستدامة على

المستوى الوطني. وقد حققت هذه اللجنة إنجازات كبيرة. ومع ذلك، استبعدت تايوان من المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا برعاية الأمم المتحدة في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس حتى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

(ز) على الرغم من أن إدارة الصحة في تايوان مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة بالصحة لمسافرين دوليين يبلغ عددهم ٢٧ مليون مسافر، تقوم بنقلهم ٠٠٠ ٢٢٥ رحلة دولية تعبر المجال الجوي لتايوان سنويا، فإن تايوان لم تتمكن من المشاركة في المناقشات المتعلقة بالعلاج الطبي العام، والسياسات الصحية، منذ استبعادها من منظمة الصحة العالمية في سنة ١٩٧٢. وقد انقطعت أيضا القناة العادية للاتصالات مع إدارة التكنولوجيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وهذا أمر ليس مجحفا في حق شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة، بل إنه يلحق الضرر أيضا بملايين من الأفراد في سائر أنحاء العالم. ولقد اتضح من انتشار وباء (سارز) (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة)، في تايوان، في عام ٢٠٠٣، أنه ينبغي عدم استبعاد تايوان من الشبكة العالمية لمنع انتشار الأمراض المعدية بل على العكس من ذلك، فإنه يجب السماح لها فورا بالانضمام إلى الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأوبئة والتصدي لها التابعة لمنظمة الصحة العالمية أو إلى جميع الأنشطة المتصلة بهذه المنظمة. بيد أن جمعية الصحة العالمية لا تزال ترفض حتى مجرد النظر في مقترح يدعو تايوان إلى المشاركة في أعمالها بصفة مراقب.

ولقد آن الأوان لكي تكف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عن تجاهل تايوان واستبعادها. فإشراك تايوان سيمكنها من المساهمة في الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة ومن الاستفادة منها، في حين أن الاستمرار في استبعادها ينتهك حقوق ٢٣ مليون نسمة وينقص بالتالي كثيرا من قيمة هذه الجهود الهامة.

٦ - التزام تايوان الدائم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعاون الدولي

تسلم تايوان تسليما كاملا بحق جميع شعوب العالم في التقيد بمبادئ الأمم المتحدة، كما تجسدت في ديباجة الميثاق نفسه: ''نحن شعوب الأمم المتحدة''. وتدرك تايوان إدراكا كاملا أن على الدول الأعضاء أيضا التزامات وواجبات يتعين الوفاء بها باعتبارها أطرافا فاعلة مسؤولة في المجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، فإن المادة ٥٦ من الميثاق تلزم جميع الأعضاء بالتعهد بالقيام ''منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل'' لتحقيق المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥، بما في ذلك: (أ) ''تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي''؛ (ب) ''تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها؛

وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم''؛ (ج) ''أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين''.

وتايوان، بوصفها بلدا محبا للسلام، ومثالا حيا للديمقراطية تمتلك الإرادة لتنفيذ هذه الالتزامات الجادة، لأنها تلتزم بشكل غير مشروط بمُثُل الأمم المتحدة في ما يخص السلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، فإنها بإنجازاتها المشهود لها على المستوى الدولي، والتقدم الذي أحرزته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تجد نفسها مستعدة لتقاسم خبرتها الفريدة مع الأمم الأخرى. وبفضل العمل المضني والتضحيات التي قدمتها تايوان، على امتداد الخمسين عاما الماضية، أصبحت تايوان اليوم القوة الاقتصادية السابعة عشرة في العالم من حيث الضخامة، والخامسة عشرة من حيث حجم التجارة، والممتلكة لثالث أكبر احتياطي من أرصدة الصرف الأجنبي. وقد ساهم هذا الأداء الاقتصادي المتميز مساهمة كبيرة في تحقيق الازدهار على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء، وهو يعتبر مكسبا حيويا لتايوان يمكّنها من الوفاء بجميع التزاماتها في ظل ميثاق الأمم المتحدة.

وباعتبار تجربة تايوان مثالا للتنمية الاقتصادية الناجحة، فإنه يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على العديد من البلدان النامية. ولقد كانت تايوان على استعداد دوما لتقاسم هذه الخبرة الفريدة مع بقية أنحاء العالم من خلال المشاركة البناءة في برامج مختلفة للمساعدة الخارجية والإغاثة. وجدير بالذكر أن المساعدة الخارجية لعبت دورا حاسما في المراحل المبكرة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتايوان نفسها. ويسود الاعتقاد لدى أفراد شعب تايوان بأن من مسؤوليتهم الآن رد بعض هذا السخاء لبقية العالم.

وفي هذا السياق، شهدت تايوان تقدما مضطردا في حجم المساعدة الإنمائية الخارجية، التي ارتفعت إلى ٠,١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تظل دون نسبة ٠,٧ في المائة، وهي النسبة المتفق عليها بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنها تبقى، مع ذلك، مساهمة لها أهميتها، مع الأخذ في الاعتبار استبعاد تايوان من برامج وصناديق المساعدة الرئيسية المتعددة الأطراف. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، كان لتايوان ٣٨ بعثة تقنية، متمركزة في ٣٢ بلدا شريكا، تركز على مجالات متباينة مثل بناء القدرات، والزراعة، ومصائد الأسماك، والبستنة، وتربية الماشية، والصناعات اليدوية، والطب، والنقل، والصناعة، والتعدين، وتوليد الكهرباء، والطباعة، والتدريب المهني، والتجارة، والاستثمار. وفي سنة ٢٠٠٣، كانت البعثات التكنولوجية لتايوان تقدم المساعدة للمزارعين المحليين لزيادة إنتاجية ٨٨٧ ٦ هكتارا من الأراضي في

هندوراس، و ١١ بلدا آخر. وفضلا عن ذلك، فإن إجمالي حجم إنتاج الأرز في تلك الأراضي، البالغة مساحتها ٦٩٦ ٣٤ هكتارا، كان في إطار المساعدة المقدمة من البعثات التكنولوجية لتايوان ٨٩١ ٤٢٤ طنا خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٣. وهذه الجهود، وغيرها من الجهود المماثلة، تبين مدى صدق تايوان، وقدرتها، على تسهيل القيام بتنمية ذات قيمة معتبرة لجميع شعوب العالم.

وفي مجال المساعدة الإنسانية أيضا، تؤدي تايوان دورا تتزايد فعاليته. ففي عام ٢٠٠١، أرسلت تايوان بشكل رسمي، فريق إنقاذ ومؤن إلى السلفادور بعد إصابتها بزلزالين، كما ساهمت منظماتها غير الحكومية في جهود الإغاثة في ولاية غوجرات الهندية. وقامت تايوان أيضا بإنشاء برنامج إغاثة للطوارئ في كارثة الثلوج التي حلت بمنغوليا، وقد أمكن من خلال ذلك البرنامج تقديم الإغاثة للخسائر الكبيرة في المواشي التي تسببت فيها الكارثة الثلجية. وفضلا عن ذلك، قدمت تايوان سلع الإغاثة الإنسانية للاجئين في أفغانستان والعراق، بالعمل من خلال منظمة غير حكومية، مقرها في تايوان. وقامت تايوان كذلك بتخصيص ١٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز سنويا، من حيث المبدأ، بوصف ذلك مساعدة إنسانية خارجية. وفي سنة ٢٠٠٣، قامت منظمة غير حكومية مقرها تايوان بمنح ٧١٢ ٤٨ طنا من الأرز إلى جزر مارشال، والأردن، وتوفالو، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وليسوتو، وبيرو، وهايتي، ومنغوليا.

ولا تزال هذه الأنشطة تتنامى من حيث الحجم والنطاق، على الرغم من استبعاد تايوان من المشاركة في اجتماعات متعددة الأطراف ذات صلة بهذه الأنشطة. وبطبيعة الحال، فإن مساعي تايوان ستكتسب مزيدا من الفعالية لو أنها نسقت مع ما تبذله الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جهود على النطاق الدولي. وفي هذا الوقت الذي تعاني فيه برامج عديدة بالغة الأهمية بالنسبة لرفاه البشرية من نقص خطير في الموارد ما فتئ يتعاظم، يشكل رفض المجتمع الدولي مد يد التعاون إلى شريك، مثل تايوان، يبدي استعداده لذلك، أمرا غير معقول، بل يفتقر إلى روح المسؤولية.

٧ - اشتراك تايوان في الأمم المتحدة سيساعد على دعم السلام والاستقرار والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تتفق تايوان مع القول بأن المهمة الأسمى للأمم المتحدة هي الحفاظ على السلام، ودعم الأمن والازدهار، في أنحاء العالم. وإن استقرار العلاقات، واتسامها بالطابع السلمي عبر مضيق تايوان، لهما أهمية حاسمة من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار الدائم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية متابعة التطورات في هذه المنطقة عن

كثب. وباعتبار الأمم المتحدة منتدى عالميا للحوار، يمكن لها أن تضطلع بدور الميسّر في هذا الصدد، وذلك بتشجيع ما يتاح من فرص للمصالحة والتقارب بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية.

وفي نهاية المطاف، فإن شعبي تايوان وجمهورية الصين الشعبية، يمتلكان، متى استطاعا العمل معا، إمكانية تقديم مساهمات مهمة للسلم والأمن والازدهار، وهو ما سيعود بالفائدة على الشعبين ليس على جانبي مضيق تايوان فحسب، بل وعلى المنطقة بكاملها. وجدير بالأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي لتشجيع تحقيق هذه النتائج، وتيسير الوصول إليها.

وقد وجّه قادة تايوان نداءاتهم تكرارا من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للخلافات السياسية بين الجانبين. واتخذت تايوان أيضا خطوات تهدف إلى تطبيع العلاقات التجارية مع جمهورية الصين الشعبية، لتمهيد الطريق للمصالحة السياسية. ومن بين هذه التدابير إنشاء خطوط مباشرة للتجارة والاتصالات والنقل تربط بين جزيرتي كمنين وماتسو التابعتين لتايوان، وميناءي زيامين، وفوزو التابعين للصين.

وفي بيان أدلى به الرئيس تشن شوييان، في جزيرة تاتان، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، كرر نداءه إلى قادة جمهورية الصين الشعبية لاستئناف الحوار بين جانبي مضيق تايوان دون أية شروط مسبقة. وصرح أيضا أن تطبيع العلاقات عبر مضيق تايوان ينبغي أن يبدأ بالمبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية. وأكد الرئيس تشن شوييان في خطبته الافتتاحية عند إعادة انتخابه، في أيار/مايو ٢٠٠٤، مرة أخرى على ما يلي: ''إن لديّ يقينا راسخا بأن كلا الجانبين عليهما أن يُظهرا التزاما صادقا بالتنمية الوطنية، وأن يعملا، من خلال التشاور، على وضع ''إطار للسلم والاستقرار'' يتسم بديناميته، لتحقيق التفاعل فيما بينهما؛ ولزام علينا أن نعمل معا من أجل ضمان عدم إحداث تغيير من طرف واحد على الوضع الراهن في مضيق تايوان؛ وفضلا عن ذلك، يجب علينا أن نحقق مزيدا من التشجيع للمبادلات الثقافية والاقتصادية والتجارية – مع دمج هذه الروابط الثلاث – إذ أننا، من خلال ذلك فقط، سيكون في مقدورنا ضمان رفاه شعبينا، في الوقت الذي نتمكن فيه من تحقيق تطلعات المجتمع الدولي''. وصرّح الرئيس تشن كذلك بقوله: ''نأمل أن نواصل، في المستقبل، الدفع قدما بتدابير التحرير الحالية، في الوقت الذي نوسع فيه من نطاق المبادلات عبر المضيق، في جميع جوانبها – انطلاقا من الصحافة والإعلام، إلى التعليم والثقافة، وإلى الاقتصاد والتجارة – وأن نعمل على تشجيع قيام قنوات لاستئناف الحوار والاتصالات عبر المضيق. وإننا ببناء الجسور، نهدف إلى سد الفجوات ووضع الأسس للثقة المتبادلة''.

وجدير بالذكر أن تايوان وجمهورية الصين الشعبية قد أصبحتا عضوين كاملين في منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الأمر الذي يتيح الإمكانية للاتخاذ من تلك المنظمة منبرا بنّاء للحوار حول المسائل التجارية والاقتصادية بين الجانبين. وعلى غرار ذلك، يمكن للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تكون بمثابة منتدى متعدد الأطراف لإقامة اتصالات حول مجموعة من القضايا ذات النطاق الأوسع. ومن شأن هذا التفاعل الإيجابي المساعدة على بناء الائتمان والثقة بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية، ومن ثم المساهمة في تحقيق السلام والازدهار والاستقرار في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ.

٨ - تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة سيسهم في تحقيق المصالح المشتركة للبشرية جمعاء

إن تمثيل تايوان في الأمم المتحدة سيحقق احترام الوفاء بمبدأ العالمية في عضويتها، إذ أنه يجعل هذه الهيئة العالمية أكثر تمثيلا وشمولا وفعالية. وسيُسهم أيضا في صون السلم والأمن الدوليين، وفي تعزيز التعاون الدولي في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مجالات حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. إن شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة بحاجة إلى الأمم المتحدة، والأمم المتحدة ليست في غنى عن ٢٣ مليون فرد يشكلون شعب تايوان!

المرفق الثاني

مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها، مع القلق، أن شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة، لا يزال هو الشعب الوحيد في العالم غير الممثَّل في الأمم المتحدة، وتلك حالة تخالف روح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبدأ عالمية المنظمة الأساسي، وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قررت أن تقر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها، وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة، وأن تطرد ممثلي تشان كاي شيك فورا من المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها،

وإذ تشير كذلك إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يتناول سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها، ولم يقرر أن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية، ولم يمنح جمهورية الصين الشعبية حق تمثيل تايوان أو شعب تايوان في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها،

وإذ تلاحظ أن جمهورية الصين الشعبية لم تمارس مطلقا، منذ تأسيسها في عام ١٩٤٩، أي سيطرة أو ولاية على تايوان، ولم تمارس حكومة جمهورية الصين في تايوان مطلقا أي سيطرة أو ولاية على أراضي جمهورية الصين الشعبية،

وإذ تلاحظ كذلك أن جمهورية الصين تحولت في تايوان إلى دولة ديمقراطية حرة بعد أن أنهت حكما استبداديا استمر أربعة عقود،

وإذ تدرك أن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في تايوان، هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يمكنها أن تمثل جمهورية الصين (تايوان) وشعب تايوان في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ أن شعب تايوان وقادته المنتخبين ملتزمون بالقيم العالمية للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وبتعزيز التعاون الدولي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي المساعدة الإنسانية،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية الموقع الاستراتيجي لتايوان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومدى ما سيمثله انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة من إسهام في صون السلم والأمن في المنطقة عن طريق الدبلوماسية الوقائية،

تقرر ما يلي:

(أ) الاعتراف بحق شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة في أن يكون ممثَّلا في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) اتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ الفقرة (أ) من هذا القرار.